

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)
باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

*The effect of foreign direct investment on economic growth in Algeria over the period
of (1990-2019)
using the Autoregressive Distributed lag (ARDL)*

أ. د. عيسى دراجي

مخبر الاقتصاد الرقمي

جامعة الجزائر 03 - الجزائر

aderradji2012@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/03

ط. د. الناصر مبرك¹

مخبر التنمية المحلية و المقاولاتية

جامعة تيسمسيلت - الجزائر

nacer.mbk@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/05/23

تاريخ الاستلام: 2021/09/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الأخرى المفسرة، وانه كل زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في معدل النمو بنسبة (0.011%)، مع وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، حيث أن (65%) من أخطاء الزمن القصير تصحح بوحدة الزمن من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج (ARDL).

Abstract:

The paper aims to measure the effect of foreign direct investment inflows on economic growth in algeria during the period 1990-2019, using the Autoregressive Distributed lag (ARDL), The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between economic growth and foreign direct investment and other variables, And that every increase in foreign direct investment flows of 1% leads to an increase in the growth rate of 0.011%, and the results also showed the existence of a dynamic short-run relationship between the variables. As 65% of short-run errors are corrected in one time in order, to return to equilibrium in the long-run

Key words: FDI, economic growth, Cointegration , (ARDL)

¹ - المؤلف المرسل: الناصر مبرك، nacer.mbk@mail.com

مقدمة:

لقد شهدت المدة الأخيرة اهتماما كبيرا بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف دول العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء، و من طرف الباحثين و المفكرين وذلك لما له دور في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المضيفة، حيث أنه يعتبر مصدر أساسي لتوفير رأس المال الأجنبي وأداة لنقل التكنولوجيا الحديثة عبر الحدود، وخلق فرص العمل و تنمية الصادرات و أيضا خلق المنافسة في السوق المحلي، وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار في البلدان النامية.

ونظرا لأهمية الموضوع فقد تطرقت بعض الدراسات التجريبية السابقة لدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي، واختلفت نظرة الباحثين لهذه العلاقة، منه من يعتبر معدل النمو الاقتصادي محددا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و منه من يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير داخلي يؤثر في النمو الاقتصادي وكانت النتائج متضاربة و مختلفة، أما من وجهة نظر النيوكلاسيك نجد في نموذج (Solow-Swan)، أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في المدى القصير و يقتصر دوره في مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، و في نموذج (Harrod-domar)، فإن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

مما أدى بالجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى السعي لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل النهوض باقتصاديتها، وذلك باعتماد إصلاحات اقتصادية وسياسات ووضع قوانين و تشريعات لتحفيز الاستثمار الأجنبي، ولكن الأهم من هذا إلى أي مدى تساهم هذه التدفقات في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ومنه سنحاول في هذه الورقة البحثية قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدى الطويل و القصير خلال الفترة (1990-2019)، معتمدا على نموذج (ARDL)، حيث و بعد الدراسات السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى جزأين، في الجزء الأول تطرقنا الى الإطار المفاهيمي و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي من الجانب النظري، و في الجزء الثاني دراسة قياسية تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر معتمدا على النماذج الإحصائية في الدراسة القياسية.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ذكره تم صياغة إشكالية الدراسة كالاتي:

إلى أي مدى تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019)؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية يتم التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل و القصير؟

فرضية الدراسة:

- من المتوقع أن تكون هناك علاقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر.

- احتمال وجود أثر طويلة و قصير المدى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة فرضية الدراسة و قياس اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر على في الأجل الطويل و القصير، باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2019).

أهمية الدراسة :

- تقديم مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و محدثاته.
- تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من الجانب النظري.
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- إبراز مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي مناسب.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث و الإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث في الجزء الأول تطرقنا إلى عرض بعض الدراسات السابقة، و مراجعة أدبيات الدراسة من خلال مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي من الجانب النظري، أما فيما يخص الجزء الثاني فتطرقنا إلى استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL)، فيما اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات و التحليلات للنتائج القياسية.

1- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

1-1 دراسة للباحث (Nezzar(2019): بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام نموذج (ARDL) اختبار الحدود أثبتت النتائج المتوصل إليها أنه هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بنسبة (0.03) على المدى القصير و بنسبة (0.07) على المدى الطويل وهذا راجع لسياسة الحكومة التحفيزية لجلب المستثمرين، إلا أن هذه النتائج غير حاسمة و على الحكومة مواصلة جهودها لخلق بيئة اقتصادية و استثمارية واعدة ومنح تسهيلات للمستثمرين. (Nezzari, 2019)

1-2 في دراسة اعدھا (مروان حايڊ (2014): بعنوان دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2012، حيث خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث انه كل زيادة بنسبة 1% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.14%، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص نتائج قصير المدى فلقد أوضحت الدراسة محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي. (حايڊ، 2014)

1-3 في دراسة لكل من (Zghidi and all (2016): بعنوان: هل الحرية الاقتصادية تحسن من اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة (1980-2013)، باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم لبيانات البانل (GMM). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية فإنه يعمل كعنصر مكمل للاستثمار الأجنبي المباشر و أن هذا الأخير يكون أكثر وضوح بوجود متغير الحرية الاقتصادية يعني هذا أن البلدان التي لديها حرية أكبر للأنشطة الاقتصادية فإنها تستفيد أكثر من الشركات متعددة الجنسيات. (Zghidi, Mohamed Sghaier, & Abida, 2016)

1-4 في دراسة أجراها كل من (د.جلولي، أ.د.صوار (2017): بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول المغرب (الجزائر، تونس، المغرب) خلال الفترة (1980-2014)، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، معتمدا على الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو كمتغير تابع و محددات النمو الاقتصادي كمتغيرات مفسرة لنموذج الدراسة وهم إجمالي تكوين رأس المال، الصادرات، مستوى التعليم بالإضافة إلى ثلاث متغيرات تفاعلية وهي: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري، التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري، التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، كما أوضحت النتائج كذلك أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على الحد الأدنى لمخزون رأس المال البشري المتوفر عليه بالدول المضيفة، وعلى حد معين من الانفتاح التجاري و معدلات التضخم. (صوار و جلولي، 2017)

من خلال الدراسات السابقة نجد أن النتائج المتوصل إليها لتأثير الاستثمار الأجنبي على النمو مختلفة و يرجع هذا الاختلاف و عدم التوافق بين نتائج الدراسات التحريية القياسية إلى اختلاف وجهة نظر الباحث و طريقة تناوله للموضوع، حيث أن المعارضين لفكرة الاستثمار الأجنبي راجع إلى قيام المستثمر الأجنبي بتحويل الأرباح إلى البلد الأصلي و عدم توظيفها في البلد المضيف من جهة و الاستثمار في القطاعات التي لا تعود بالفائدة على الدول المضيضة كالاستثمار في القطاعات النفطية و استنزاف ثروات هذه البلدان من جهة أخرى و هناك من وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو و خلق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة ولكن بنسب مختلفة وهذا في نظر المؤيدين، و المتفق عليه في هذه الدراسات أن الاستثمار الأجنبي يعتبر الوسيلة الوحيدة التي من خلالها تغطي الدول المضيفة العجز في تمويل مشاريعها وزيادة معدل التكوين الرأسمالي للبلد المضيف و نقل التكنولوجيا الحديثة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله؛

1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة تعاريف وردت للاستثمار الأجنبي المباشر منها للباحثين و الاقتصاديين ومنها أيضا للمنظمات و الهيئات الدولية نذكر منها ما يلي:

وفقا لمعيار صندوق النقد الدولي F.M.I نقول عن الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (ميرك، 2014، صفحة 15).

وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) الصادرة في مارس 2007 عن صندوق النقد الدولي (F.M.I)، وكذلك طبقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر هو: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويشمل الاستثمار المباشر أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استمراريتها أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. (مناخ الاستثمار، 2010، صفحة 65)

و تم تعريفه أيضا على انه امتلاك لجزء أو كل الاستثمارات في البلد المضيف للأفراد أو المؤسسات غير المقيمين مع الحق في المشاركة أو السيطرة الكاملة في إدارة المشروع لأجل الربح أو عمالة ارخص أو فتح أسواق جديدة، إلى جانب نقل الموارد المالية و التكنولوجيا و الخبرة الفنية للدول المضيفة من طرف المستثمر الأجنبي، وقد تكون هذه المشاريع إما للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نشاط آخر إنتاجي أو خدمي. (مندور، 2010، صفحة 11)

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام المستثمرين الأجانب بتوظيف رؤوس أموال في البلدان المضيفة بشرط امتلاك كلي للمشروع جزئي للمشروع، وهذا لغرض الربح أو إنشاء أو توسيع مؤسسة جديدة و يكون لمدة طويلة الأجل مع الاستقلالية في إدارة المؤسسة.

1-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-2-1- الاستثمار المشترك: هو عبارة عن مشروعات اقتصادية التي تندرج في شكل عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية بين طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، و المشاركة هنا لا تقتصر على المساهمة في رأس المال فقط بل تمتد إلى اتخاذ القرارات و الإدارة و براءات الاختراع و العلامات التجارية. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (O.E.C.D): "الاستثمار المشترك على انه اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون". (الجبوري، 2014، صفحة 41)

1-2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن البلدان النامية المضيفة تتردد كثيرا في قبول هذا النوع من الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عنها من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، إلا أنه الواقع عكس ذلك بعد زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية حيث نجد أن بعض الدول في شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية تقوم بالتصريح للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا لجذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية. (مندور، 2010، صفحة 14)

1-2-3- الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة حيث تُمنح للمشاريع الاستثمارية فيها العديد من التسهيلات و المزايا و بدون فرض أي نوع من الرسوم أو تعريفات جمركية لوارداتها وصادراتها، ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال و الأرباح إلى خارج الدول المضيفة وهذا قصد جعلها مناطق حرة جذابة للاستثمار (باسم، 2014، صفحة 27).

1-2-4- مشروعات أو عمليات التجميع: قد تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين طرفين، طرف وطني و طرف أجنبي حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج لإنتاج منتج نهائي كما يقدم أيضا الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي و طرق التخزين و الصيانة... الخ، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه. و أحيانا قد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، و ما يترتب عنه من مزايا و عيوب خاصة بهذين الشكلين سواء للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي، أما إذا كان المشروع سيتم بموجب عقد اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي فان هذا الوضع يصبح مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر (جابه و بن الحبيب، 2019، صفحة 59)

1-3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشرة:

هناك عدة عوامل من شأنها أن تؤثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، و هي تختلف من دولة إلى أخرى و فيما يلي بعض المؤشرات:

1- حجم السوق و احتمالات النمو: يعتبر كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع و احتمالات النمو من احد العوامل التي تؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، بالاعتماد على مقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، كمؤشر لقياس حجم السوق، حيث بارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات. (أميرة، 2005، صفحة 35)

2- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي : تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية أهما (محمد و جمال، 2017، صفحة 20):

أ- التضخم (Inflation): يعتبر التضخم من أهم المتغيرات التي توضح مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة. و يتوقع أن تكون إشارة هذا المتغير عكسية.

ب- الكتلة النقدية (Broad Money): يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض، و بالتالي جذب الاستثمارات. ولهذا الإشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع أن تكون موجبة.

3- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: إن عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري و عدم وجود أية اختلالات في أسواق عناصر الإنتاج، يعني هذا وجود اقتصاد مفتوح يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية و من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على درجة الانفتاح الاقتصادي. (ميرك، محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية ، 2014، صفحة 24)

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي: إن ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي في البلد المضيف يدل على درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وهذا ما يشجع المستثمرين الأجانب للاستثمار، والعكس كلما انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.

ب- درجة التركيز في الصادرات: إن ارتفاع درجة التركيز و قلة عدد السلع المصدرة و الاعتماد على عدد قليل من المحاصيل يعرض الاقتصاد القومي للدولة لهزات عنيفة بعيدة عن إرادتها، و ما يتبعه من فرض قيود على حركات عناصر الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي و البحث عن دول أخرى.

4- سعر الصرف: إن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف له تأثير مباشر على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج و العمالة و المواد و الأجور و تكاليف النقل ... و بالتالي فانه يعتبر مؤشر للمستثمر الأجنبي للاستثمار في دولة دون أخرى، و إن التغيير في سعر الصرف له تأثير على سعر الفائدة و بالتالي فان كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي و الأجنبي. و إن التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة لسعر الصرف بالزيادة أو النقصان تؤثر على المستثمرين في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس و يؤثر على القرارات الاستثمارية في البلد المضيف. (محمد ع.، 2005، صفحة 68)

5- الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار الأجنبي: نجد أن الحكومات المتخوفة من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي تتراوح إجراءاتها القانونية بين المعالجة البطيئة و المنع التام له، أما الحكومات التي تميل إلى جلبه فتعرض جملة من الحوافز، و تقوم بإصلاحات جذرية لأنظمة الاستثمار، و من بين العوامل التي تجعل الإطار التشريعي محددا رئيسيا في جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية (الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية، نوعية الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمر الأجنبي) (قدوري، 2018، صفحة 34)

2- الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف وردت لتعريف النمو الاقتصادي و أنواع النمو سنتطرق إلى البعض منها، و إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض النماذج للمفكرين باختلاف المدارس.

2-1 تعريف النمو الاقتصادي:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الصافي، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج. (Daron, 2009, p. 693)

- كما يعرف أيضا على أنه: "قدرة الاقتصاد الوطني على توفير مختلف السلع والخدمات للسكان بشكل متزايد، وهذه القدرة مبنية على البنية الهيكلية المتاحة للاقتصاد الوطني، التقدم التكنولوجي وعلى حجم الموارد المختلفة المتاحة للمجتمع." (Todaro, 1989, p. 121)

2-2 أنواع النمو الاقتصادي:

أ- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و بالتالي يرتفع الدخل الفردي. (ملوح و مكيد، 2020، صفحة 128)

2- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

هناك عدة نماذج درست العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلا أنها اختلفت حسب وجهات نظر المفكرين على اختلاف مدارسهم و لعل من أبرزها مايلي:

2-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في ظل نموذج (Solow-Swan):

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستثمار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال، طالما أن التكاليف الحديثة اقل من العوائد الحديثة، وحتى يتم التساوي بينهما، ونظرا لان الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحديثة لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه صولو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية. و تم معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، و من ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = A(K, L, F, Z).....(1)$$

بحيث :

Y: تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي. K: تمثل رأس المال المحلي. L: تشير إلى عنصر العمل. F: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. A: تشير إلى كفاءة الإنتاج (التطور التقني). Z: تمثل العناصر الأخرى المؤثرة في الناتج إضافة إلى المتغيرات الوهمية. كما ركز صولو في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري و العملية التكنولوجية، و أهميتهما في تحفيز النمو بالنسبة للدول المضيفة و النامية خاصة. و إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، و يقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، كما أشار صولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا المصاحبة له. (هدروق، 2011، صفحة 47)

2-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في ظل نموذج (Harrod-Domar):

حاول هارود-دومار في نموذج الجمع بين التحليل الكنزي و عناصر النمو الاقتصادية باستخدام دوال تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج. وهذا انطلاقا من حالة التوازن بين الادخار و الاستثمار. (مخلوف، 2014، صفحة 64) و تم صياغة أفكار هارود-دومار في النموذج التالي:

$$g = (s + I_f / Y) / K \dots\dots\dots(2)$$

حيث: g معدل النمو، s الادخار المحلي الإجمالي، I_f رأس المال الأجنبي، Y الناتج، K رصيد رأس المال.

و من خلال معادلة نموذج هارود-دومار يتضح انه عند انخفاض كل من رأس المال (المحلي، الأجنبي) أو الادخار المحلي يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، و بما أن الادخار منخفض في الدول النامية فان هذه الدول تسعى إلى سد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، وذلك عن طريق تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. (صياد، 2013، صفحة 40)

2-3- نماذج النمو الداخلي (الحديثة):

لم يوضح التحليل النيوكلاسيكي الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، وهذا القصور في التحليل النيوكلاسيكي كان بمثابة حجر الزاوية في التحليل المعاصر للبحث عن العلاقة بين التقدم التكنولوجي و النمو بواسطة كل من (Lucas and Romer) ليس ذلك فحسب بل اهتم التحليل الحديث بالعديد من الأفكار الجديدة و مدى استفادة الدول المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو، و تنحصر اهم مجالات الفكر الحديث في النقاط التالية (دحامي، 2010):

* العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و عوائد التقدم التكنولوجي من خلال التغير التكنولوجي عن طريق استخدام تكنولوجيات أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية بالإضافة إلى دوره في تدريب العمالة مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و تحفيز النمو في الدول المضيفة،

* العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي لان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من كفاءة الشركات المحلية عن طريق زيادة البلدان النامية المضيفة الإنفاق على البحث و التطوير يمكن من خلالها أن تنافس الشركات المحلية في الأسواق الخارجية،

* الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة بواسطة الدول المضيفة كما أوضح Bhgawati لأهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة و بشكل أكبر في حالة إتباع تلك الدول لإستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بالمقارنة بدوره في ظل إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات. (براهمية، 2017)

3- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3-1- تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 1990-2019.

الجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

الجدول رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019) (الوحدة: دولار)

السنة	التدفقات	السنة	التدفقات	السنة	التدفقات
1990	334914,5642	2000	280100000	2010	2300369124
1991	11638686,45	2001	1113105541	2011	2571237025
1992	300000000	2002	1064960000	2012	1500402453
1993	1000	2003	637880000	2013	1691886708
1994	1000	2004	881850000	2014	1502206171
1995	1000	2005	1156000000	2015	537792920,9-
1996	2700000000	2006	1841000000	2016	1638263954
1997	2600000000	2007	1686736540	2017	1230243451
1998	606600000	2008	2638607034	2018	1466099810
1999	291600000	2009	2746930734	2019	1381269144

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك الدولي على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ&view=chart>

من خلال بيانات الجدول رقم (1) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2019) يمكننا

تقسيم هذه التدفقات خلال فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1990-2000): شهدت هذه المرحلة تدفقات ضعيفة جداً أي شبه منعدمة من سنة 1990 إلى غاية 1992 حيث أنها لم تتجاوز 30 مليون دولار أما خلال سنوات 1993، 1994، 1995 قدرت بـ 1000 دولار وهذا راجع الوضع الأمني و السياسي الذي عاشته البلاد الذي انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، إلا أنه ومع بداية سنة 1996 إلى غاية 2000 وبعد قيام الحكومة بوضع برامج التعديل الهيكلي و وضع تحفيزات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتخفيض قيمة العملة، سجلت زيادة نسبية في التدفقات بداية من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 تتأرجح بين الزيادة و النقصان حيث وصلت التدفقات إلى 280 مليون دولار سنة 2000.

المرحلة الثانية (2001-2011): عموماً عرفت هذه المرحلة انتعاش كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية و إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لجلب المزيد من التدفقات الأجنبية و قانون الاستثمار لسنة 2001، حيث أنه في سنة 2001 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما قيمته 1,113 مليار دولار أي زيادة بأربعة أضعاف مقارنة بسنة 2000 وهذا ما تفسره التراخيص الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية لشركة أوراسكوم المصرية و خصوصية مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية و العقود المبرمة بين شركة سونطراك و العديد من الشركات البترولية الأجنبية (بوعبيدة و بن البار، 2021)، إلا أن هذه التدفقات عرفت تراجع بداية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2003 حيث وصلت التدفقات في سنة 2003 إلى

637 مليون دولار أي تراجع بنسبة (40%) مقارنة بسنة 2002 وهذا بسبب انخفاض في عدد المشاريع الأجنبية، وبداية من 2004 إلى غاية 2009 عرفت التدفقات نموا متواصلا و معتبرا وتعتبر سنة 2009 أحسن سنة من حيث التدفقات الوافدة إلى الجزائر وهذا راجع إلى برامج الدعم و النمو و الإنعاش الاقتصادي الذي اتخذته الحكومة بداية من 2001 إلى غاية 2009 حيث قدرت التدفقات في سنة 2009 بحوالي 2,746 مليار دولار، و بقيت في التآرجح بين الزيادة و النقصان إلى غاية 2011.

المرحلة الثالثة (2012-2019): عرفت هذه المرحلة تراجع في التدفقات مقارنة مع المرحلة السابقة حيث انه في سنة 2012 قدرت التدفقات ب 150 مليون دولار أي تراجعت بنسبة (41.64%) مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط عالميا، أما بالنسبة لسنة 2015 فكانت قيمة التدفقات سالبة قدرت بـ(537-) مليون دولار مما يعني عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية بسبب بطئ و تعقد الإجراءات و غياب الرد السريع للمؤسسات المكلفة بالاستثمار ، وكذلك إلزامية المستثمرين بقاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات و فروع النشاط و كذلك شراء الحكومة الجزائرية لشركة الاتصالات جيزي Djezzy وكذلك جراء الأزمة العالمية لأسعار النفط الأخيرة (بن مريم، 2018) لتعود في سنة 2016 قيمة التدفقات إلى 163 مليون دولار، أما في سنة 2017 عرفت تدفقات الاستثمار تراجع ككل في دول إفريقيا بنسبة 21% و في الجزائر بنسبة 24.90% و في سنة 2018 عرفت الجزائر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 22 % لتصل إلى 1.46 مليار دولار حيث تلقت الجزائر استثمارات كبيرة بالإضافة الاستثمارات الأجنبية في النفط و الغاز استثمارات في صناعة السيارات منها BAIC الصينية و Hyundai الكورية و Ford الأمريكية (UNCTAD, 2019) و في سنة 2019 عرفت التدفقات انخفاض بنسبة 5.8% أي بقيمة 84 مليون دولار مقارنة بسنة 2018.

3-2- الدول و الشركات المستثمرة في الجزائر.

من خلال الجدول رقم (2) لأهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، نجد أن دولة هونج كونج تصدرت قائمة أكبر الدول المستثمرة في الجزائر بقيمة 6 مليار دولار بنسبة 28.49% من إجمالي التكلفة، ثم كل من الصين و سنغافورة بنسبة 18.17% و 14.96% على الترتيب ثم فرنسا بقيمة 2.266 مليار دولار بنسبة 10.76%، أما فيما يخص الاستثمارات البيئية فكانت قيمتها 2.219 مليار دولار من طرف كل من مصر و قطر بنسبة 10.53%، أي ما يعادل الاستثمارات الواردة من فرنسا، أما فيما يخص عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر فنجد أن كل من فرنسا و الصين تحتل صدارة الدول من حيث المشاريع المستحدثة بقيمة 28 مشروع من أصل 188 مشروع أي بنسبة 14.89% من عدد المشاريع المستحدثة في الجزائر خلال فترة الدراسة، و نفس الشيء بالنسبة لعدد الشركات من طرف كل من فرنسا و الصين .

أما فيما يخص أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2015-2019 و من خلال الجدول رقم(2)، فنجد أن شركة CITIC Group أهم شركة مستمرة من طرف دولة هونج كونج بمشروع واحد و بقيمة 6 مليار دولار ثم تليها كل من الصين بمشروع واحد لشركة China State Construction Engineering Corporation (CSCEC) بقيمة 3.3 مليار دولار و سنغافورة بثلاث مشاريع بقيمة 3.151 مليار دولار لشركة Indorama في الجزائر.

جدول رقم (2): الدول المستثمرة و الشركات الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)			أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)			
عدد الشركات	التكلفة (مليون دولار)	الشركة المستثمرة	الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
1	6,000	CITIC Group	هونغ كونج	6,000	1	1
1	3,300	China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)	الصين	3,827	12	7
3	3,151	Indorama	سنغافورة	3,151	3	1
2	1,929	Total	فرنسا	2,266	16	15
1	1,404	Egyptian General Petroleum Corporation	مصر	1,553	3	3
			تركيا	714	2	2
			قطر	666	1	1
			إسبانيا	517	7	7
			سويسرا	400	6	5
			اليابان	385	3	2
			أخرى	1,576	134	108
			الإجمالي	21,056	188	152

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الربع الثاني، لسنة 2020، ص18: على الرابط

التالي: <https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/I2-2020.pdf>

3-3- المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

من خلال الجدول رقم (3) للمشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال نجد أن المشاريع تركزت من حيث أنشطة الأعمال في نشاط التصنيع بقيمة 12.9 مليار دولار بنسبة 61.2% من مجموع تكلفة أنشطة الأعمال، و بـ 42 مشروع ثم تليها كل من أنشطة الاستخراج و اللوجستيات و التوزيع و النقل بقيمة 6.755 مليار دولار و بنسبة 32.09%، أي أن جل أنشطة الأعمال في الجزائر كانت موجهة إلى التصنيع و الاستخراج و التوزيع و النقل بنسبة 93.29% من مجموع تكاليف أنشطة الأعمال و هذا إن دل فانه يدل على تركز الأنشطة في أعمال محددة و معينة و عدم توزيعها على عدة أنشطة أي عدم تنوع أنشطة الأعمال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث أن باقي أنشطة الأعمال مثل (أعمال البناء، خدمات الأعمال، الكهرباء، المبيعات و التسويق و الدعم، التعليم و التدريب، التجزئة، الصيانة و الخدمات.... الخ) لم تحظ إلا بنسبة 6.71% من إجمالي تكلفة أنشطة الأعمال في الجزائر من طرف الدول المستثمرة خلال الفترة 2015-2019. أما من حيث عدد المشاريع نجد أن قطاعي خدمات الأعمال و المبيعات بعد نشاط التصنيع كانت لهم مشاريع كبيرة قدرت بـ 32 مشروع بقيمة تكاليف التي لا تتجاوز ثلث المليار دولار و المقدرة بـ 310 مليون دولار مقارنة بأنشطة الاستخراج و التوزيع و أعمال البناء حيث قدرة المشاريع المستحدثة بـ 7 مشاريع فقط و بتكلفة قدرت بـ 7.66 مليار دولار

أما حسب أهم القطاعات للمشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 و من خلال الجدول رقم (3) فنجد أن قطاع المواد الكيميائية حظي بأكبر قيمة قدرت بـ 7,931 مليار دولار بنسبة 39.47% من إجمالي التكاليف، ثم تليها كل من قطاعي النقل و التخزين و قطاع المعادن بقيمة 6,512 مليار دولار بنسبة 32.45%، هنا يتضح أن قطاع المواد الكيميائية و قطاع النقل و التخزين و قطاع المعادن حظي بأكبر حصة من المشاريع الاستثمارية الموجهة للجزائر. في حين أن باقي القطاعات كانت تمثل نسبة 28.08% من

إجمالي التكاليف الاستثمارية في الجزائر من طرف المستثمر الأجنبي، وهذا يدل على تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات بدل القطاعات الأخرى.

جدول رقم (3): المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019) (مليون دولار)		توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)		
النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة يناير 2015 - ديسمبر 2019)	
التصنيع	12,883	42		
الاستخراج	3,450	2		
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2		
أعمال بناء	867	3		
خدمات الأعمال	196	16		
كهرباء	170	1		
المبيعات والتسويق والدعم	114	19		
التعليم والتدريب	42	4		
التجزئة	19	3		
الصيانة والخدمات	4	1		

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، لسنة 2020، ص18: على الرابط

النالي: <https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/I2-2020.pdf>

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية.

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله و علاقة هذا الأخير بالنمو الاقتصادي سنقوم بدراسة تطبيقية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) في المدى الطويل و القصير.

1- تحديد متغيرات الدراسة:

بالاعتماد على الدراسات التجريبية السابقة في الجانب النظري التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (GDP)، و الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمتغير مستقل بالإضافة إلى متغيرات التحكم (Control Variables)، تتمثل في إجمالي تكوين رأس المال (K)، و الانفتاح التجاري (OPEN)، ورأس المال البشري (H)، حيث المعادلة الأساسية التالية تكتب على الشكل:

$$Lgdp = f (lfdi, lopen, lh, lk).....(3)$$

و مع افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات محل الدراسة فان النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$lgdp_t = \beta_0 + \beta_1 lfdi_t + \beta_2 lopen_t + \beta_3 lh_t + \beta_4 lk_t + \varepsilon_t.....(4)$$

حيث أن:

lgdp: يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي).

lfdi: يمثل لوغاريتم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار الأمريكي الأسعار الجارية).

lopen: يمثل لوغاريتم الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات).

Lk: يمثل لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال (بالدولار الأمريكي الأسعار الجارية).

Lh: يمثل لوغاريتم مستوى رأس المال البشري (متوسط سنوات الدراسة).

ϵ_t : يمثل حد الخطأ العشوائي.

2- مصدر البيانات:

بيانات متغيرات الدراسة مأخوذة من: البنك الدولي (World Development Indicators)

ماعداد رأس المال البشري (H)، بياناته مأخوذة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme).

3- فترة الدراسة:

تعتمد الدراسة على سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات محل الدراسة في الجزائر للفترة (1990-2019).

4- تحليل وصفي للبيانات:

قبل القيام بالتحليل الوصفي للبيانات محل الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) نقوم بإجراء اختبار كفاية العينة KMO (kaiser-meyer-olkin) و اختبار فعالية التحليل العاملي (Bartlett).

الجدول رقم (4): اختبار KMO واختبار Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :		Test de sphéricité de Bartlett :	
lgdp	0,627	Khi ² (Valeur observée)	155,767
lopen	0,722	Khi ² (Valeur critique)	18,307
lfdi	0,159	DDL	10
lk	0,625	p-value (bilatérale)	<0,0001
lh	0,942	alpha	0,050
KMO	0,692		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

حيث و من خلال الجدول رقم (4) لاختبار كفاية العينة للتحليل و الدراسة نلاحظ أن قيمة اختبار (KMO=0.692) و هي أكبر من 0.5 ، هذا يعني وجود علاقة بين متغيرات الدراسة ، و أيضا اختبار فعالية التحليل العاملي حيث أن قيمة (P-value=0.0001) اقل من الاحتمالية 0.05 و منه نرفض فرضية العدم أي أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، و هذا يدل على وجود علاقة بين متغيرات الدراسة و التي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي.

5- مصفوفة الارتباطات:

من خلال جدول رقم (5) لمصفوفة الارتباطات نلاحظ أن هناك ارتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري و إجمالي تكوين رأس المال و رأس المال البشري، أما بالنسبة لعلاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر فعلاقة الارتباط سلبية.

الجدول رقم (5): جدول مصفوفة الارتباطات

Variables	lgdp	lopen	lfdi	lk	lh
lgdp	1				
lopen	0,610	1			
lfdi	-0,062	0,089	1		
lk	0,988	0,548	-0,109	1	
lh	0,845	0,635	-0,068	0,826	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

6- نسب التمثيل في المحاور:

نلاحظ ان المستوى الأول المشكل من المحور الأول F1 و المحور الثاني F2 يعطينا أحسن تمثيل للمتغيرات، حيث أن المحور الأول يفسر 65% و المحور الثاني يفسر 20% أي بمجموع 85% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات مفسرة في المستوى الأول أي أنها ممثلة أحسن تمثيل في المستوى الأول، أنظر الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): نسبة التمثيل على مستوى الدراسة.

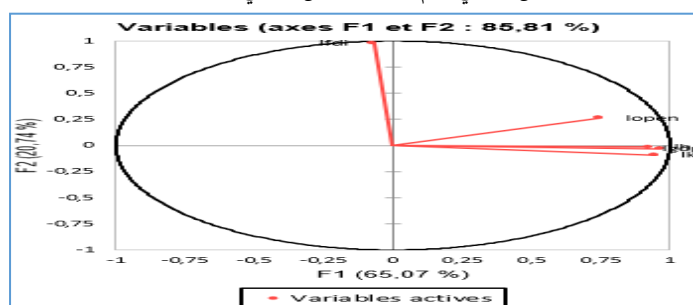
	F1	F2
Valeur propre	3,253	1,037
Variabilité (%)	65,069	20,739
% cumulé	65,069	85,808

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

7- التمثيل البياني للمتغيرات:

كما نلاحظ من خلال التمثيل البياني رقم (1) للمتغيرات على دائرة الارتباطات أن كل نقاط المتغيرات بعيدة عن المركز و قريبة جدا من محيط الدائرة يعني أنها ممثلة أحسن تمثيل و مقبولة في القياس و التحليل و الدراسة ، حيث أن كل من المتغيرات (lgdp) النمو الاقتصادي، (lopen) الانفتاح التجاري، و (lh) راس المال البشري، (lk) اجمالي تكوين رأس المال، ترتبط فيما بينها ارتباط موجب، ما عدا (lfdi) فيرتبط ارتباط سالب مع (lgdp) النمو الاقتصادي، أما فيما يخص علاقة المتغيرات بالمحاور، نجد أن كل المتغيرات لها ارتباط قوي و موجب مع المحور الأول ماعدا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي له ارتباط سالب مع المحور الأول و موجب مع المحور الثاني.

الشكل البياني رقم (1): التمثيل البياني للمتغيرات.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016.

4- اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة) :

للبحث عن رتب استقرارية السلاسل الزمنية اعتمدنا في هذه الدراسة على أحد الاختبارات وهو اختبار فيليب بيرون (Phillips- PP) (Perron)، للكشف عن وجود جذر الوحدة (Unite Root Test) بالاعتماد على الفرضيات التالية:

*إذا كانت الاحتمالية (Prob) أكبر من (0.05)، نقبل فرضية العدم و نقول إن السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%).

*إذا كانت الاحتمالية (Prob) أقل من (0.05)، نرفض فرضية العدم و نقول إن السلسلة مستقرة و لا تحتوي جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار فيليب بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level	LGDP	LFDI	LOPEN	LH	LK
With Constant	t-Statistic	-0.4668	-5.4988	-1.5605	-6.5107	-0.3716
	Prob.	0.8840	0.0001	0.4894	0.0000	0.9015
		n0	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3595	-5.5224	-0.9538	-1.4298	-2.2163
	Prob.	0.3913	0.0005	0.9353	0.8301	0.4635
		n0	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.1838	-0.3624	0.1209	2.8597	1.3608
	Prob.	0.9353	0.5453	0.7132	0.9983	0.9528
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference	d(LGDP)	d(LFDI)	d(LOPEN)	d(LH)	d(LK)
With Constant	t-Statistic	-5.1345	-27.6934	-4.9905	-3.4477	-3.6358
	Prob.	0.0003	0.0001	0.0004	0.0176	0.0113
		***	***	***	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9561	-26.7896	-5.9754	-5.4155	-3.4203
	Prob.	0.0023	0.0000	0.0002	0.0008	0.0689
		***	***	***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6906	-28.5989	-5.1080	-2.2616	-3.2572
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0253	0.0021
		***	***	***	**	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل متغيرات الدراسة في الجدول أعلاه باستخدام اختبار فيليب بيرون (Phillips- PP) (Perron)، تبين أن السلاسل غير مستقرة و تحتوي على جذر الوحدة في المستوى و بعد أخذ الفرق الأول و بنفس الاختبار و بمستوى معنوية 10% كحد أعلى تم رفض فرضية العدم أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة و منه السلاسل تستقر في الفرق الأول وهذا يعني أن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبما ان المتغير التابع (lgdp) يستقر في الفرق الأول و لا يوجد أي متغير مستقر في الفرق الثاني فانه يمكننا اجراء اختبار منهج الحدود ARDL .

5- تقدير نموذج الدراسة: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، و بهدف الإجابة على الإشكالية أعلاه سنعمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة أو منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لاختبار مدى وجود تكامل مشترك Contegration بين المتغيرات محل الدراسة التي طورها (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) ، بحيث يمكن تطبيقها بغض النظر عن

درجة استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة إما في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهم فقط و الشرط الأساسي أن يكون المتغير التابع مستقر في الفرق الأول، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة الاستقرار للمتغيرات محل الدراسة، و عليه يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك.

6- اختبار التكامل المشترك Bounds Test:

يتم في هذا الاختبار الكشف عن وجود التكامل المشترك بالاعتماد على (إحصائية f المحسوبة) و مقارنتها بالقيم الحرجة حسب (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، أي هل هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة أم لا، وهذا بالاعتماد على صيغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد و الذي تعطى صيغته للمتغيرات محل الدراسة كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta \lgdp_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta \lgdp_{t-i} + \sum_{j=0}^q \theta_{1j} \Delta lfdi_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_{2j} \Delta lopen_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_{3j} \Delta lh_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^q \theta_{4j} \Delta lk_{t-j} + \beta_1 \lgdp_{t-1} + \beta_2 lfdi_{t-1} + \beta_3 lopen_{t-1} + \beta_4 lh_{t-1} + \beta_5 lk_{t-1} \\ & + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4) \end{aligned}$$

و يتم الاعتماد على اختبار F وفقا للفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

* فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك إذا كان

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

* الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك إذا كان

أي انه :

* إذا كانت F المحسوبة اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة **I(0)** الخاصة باختبار **Bounds Test** نقبل **H0** فرضية العدم أي انه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة .

* إذا كانت F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة **I(1)** الخاصة باختبار **Bounds Test** نرفض **H0** فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي هناك تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة .

* أما إذا كانت F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى للقيم الحرجة **I(0)** و الحد الأعلى للقيم الحرجة **I(1)** هنا نقول أن النتائج غير محسومة أي منطقة الشك .

و بالاعتماد على معيار Akaike Information Criteria (AIC) تحصلنا على النموذج **ARDL(3.0.1.0.2)** كأفضل نموذج من بين 20 نموذج مقترح. وعليه يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك لإحصائية f كما هو موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8) : جدول نتائج اختبار التكامل المشترك

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.932824	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن القيمة الإحصائية لـ **f-stat** تقدر ب(4.93) أكبر من (4.01) الحد الأعلى للقيم الحرجة بمستوى معنوية (5%)، و منه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي انه هناك تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات محل الدراسة.

7- تقدير العلاقة طويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة لابد من تقدير معلمات الأجل الطويل و معامل تصحيح الخطأ، بواسطة النموذج ARDL(3.0.1.0.2) .

7-1- تقدير معادلة الأجل الطويل لنموذج ARDL:

بالاعتماد على الجدول التالي باستعمال Eviews 9 يتم تقدير علاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم المتغيرات المفسرة على المدى الطويل كما يلي:

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج طويل الأجل

Cointeq = LGDP - (0.0116*LFDI + 0.7336*LOPEN + 0.6382*LK + 0.4466*LH + 5.6806)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	0.011553	0.005339	2.163729	0.0460
LOPEN	0.733638	0.293006	2.503834	0.0235
LK	0.638245	0.052147	12.239288	0.0000
LH	0.446609	0.213912	2.087816	0.0532
C	5.680625	1.119263	5.075327	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول رقم (9) تم تحديد شكل العلاقة طويلة الأجل في نموذج ARDL بين الناتج المحلي و المتغيرات المفسرة له بالمعادلة التالية:

$$LGDP=5.6806+0.0116*LFDI+0.4466*LH+0.6382*LK+0.7336*LOPEN$$

7-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

تعطى الصيغة الرياضية لنموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج ARDL لمتغيرات السلاسل الزمنية محل الدراسة كما يلي:

$$\Delta l g d p_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta l g d p_{t-i} + \sum_{j=0}^q \theta_{1j} \Delta l f d i_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_{2j} \Delta l o p e n_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_{3j} \Delta l h_{t-j} + \sum_{j=0}^q \theta_{4j} \Delta l k_{t-j} + \lambda E C M_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث (λ) يشير إلى معامل تصحيح الخطأ و يجب أن يكون سالب و ذو دلالة معنوية، يشير هذا المعامل إلى سرعة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل (Pavlos & Nikolaos, 2014).

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	0.126687	0.102848	1.231794	0.2358
D(LGDP(-2))	-0.176751	0.096019	-1.840797	0.0843
D(LFDI)	0.007624	0.002445	3.118552	0.0066
D(LOPEN)	0.178072	0.150797	1.180870	0.2549
D(LK)	0.421164	0.112663	3.738254	0.0018
D(LH)	0.127497	0.514285	0.247911	0.8074
D(LH(-1))	2.664759	0.488128	5.459139	0.0001
CointEq(-1)	-0.659878	0.142923	-4.617026	0.0003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

في الجدول رقم (10): نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) معنوي و سالب عند مستوى (1%) تقدر قيمته بـ (-0.659)، و هو مقبول من الناحية الاقتصادية، يدل على وجود تصحيح اختلالات الأجل القصير في الأجل الطويل، حيث أن (65%) من أخطاء الزمن القصير تصحح بوحدة الزمن من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

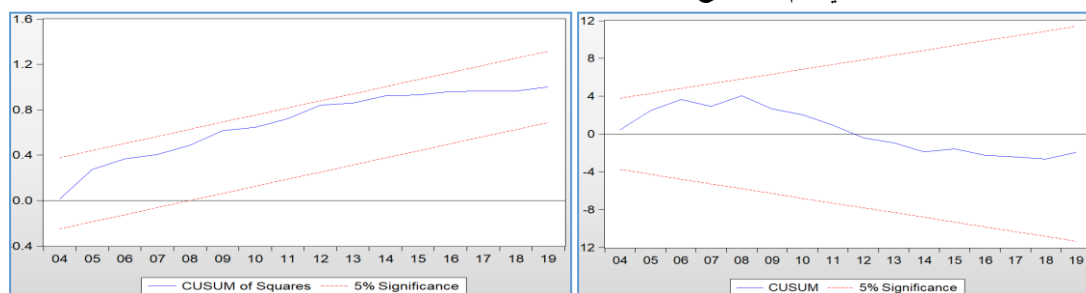
الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج وحلوه من المشاكل القياسية لابد من إجراء الاختبارات التشخيصية التالية :

1- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ)، نلاحظ أن النموذج مستقر طول فترة الدراسة حسب (Brown, Durbin, & Evans, 1975)، حيث أن الرسم البياني عبارة عن منحني يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة مما يدل على الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية (5%). و التمثيل البياني رقم (2) يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (2): نتائج اختبار الاستقرار (CUSUM)، (CUSUMSQ)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج: Ramsey Reset Test:

من خلال الجدول رقم (11) : نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار Ramsey Test تقدر ب (0.569). أكبر من (5%). و هذا يعني قبول فرضية عدم مفاهاها صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11) : نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Specification: LGDP LGDP(-1) LGDP(-2) LGDP(-3) LFDI LOPEN LOPEN(-1) LK LH LH(-1) LH(-2) C Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.581092	15	0.5698
F-statistic	0.337668	(1, 15)	0.5698
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000854	1	0.000854
Restricted SSR	0.038811	16	0.002426
Unrestricted SSR	0.037957	15	0.002530

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

يشير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء اختبار LM-Test، إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء حيث أن الاحتمالية تشير إلى (0.055) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : Test LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.912549	Prob. F(2,14)	0.1844
Obs*R-squared	5.793945	Prob. Chi-Square(2)	0.0552

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- اختبار عدم ثبات التباين : اختبار ARCH

من خلال الجدول رقم (13) و باستخدام اختبار ARCH، نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين لأن قيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.224) وهي أكبر من (5%)، أي قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود مشكلة ثبات التباين.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH

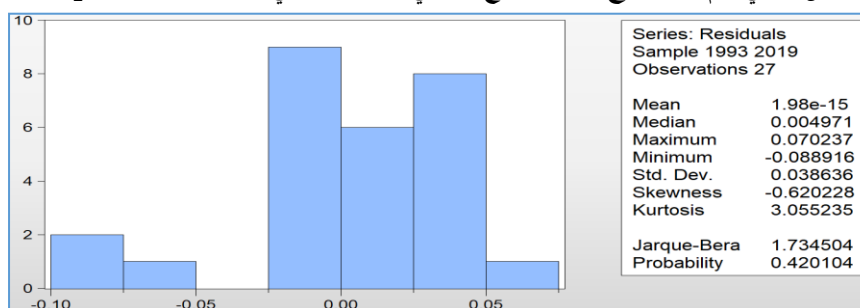
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.441387	Prob. F(1,24)	0.2416
Obs*R-squared	1.473036	Prob. Chi-Square(1)	0.2249

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: اختبار Jarque Bera

باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي Jarque-Bera في التمثيل البياني رقم (3) نجد أن قيمة الاحتمالية تساوي (0.42) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، أي قبول فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل البياني رقم (3) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي : اختبار Jarque Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

التفسير الاقتصادي:

و في الأخير و بعد إجراء الاختبارات التشخيصية القياسية للنموذج، فانه يمكننا القول أن النموذج مقبول نسبيا إحصائيا وقياسيا و منه يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة، و من نتائجه أن تذبذبات الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل بمعدل (65%) في السنة، أي أن (65%) من أخطاء الزمن القصير تصحح بوحدة الزمن من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل أما فيما يخص معاملات الأجل القصير فنلاحظ وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ولكن بنسبة ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة حيث انه كل زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة طفيفة في معدلات النمو بمقدار (0.007) أما فيما يخص معاملات الأجل الطويل فتم تفسيرها كما يلي:

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.0115%)، وعلى العموم هي نسبة ضئيلة لا تعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بما أن معامل رأس المال البشري بإشارة موجبة و بمستوى معنوية (10%)، هذا يدل على وجود علاقة طردية بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل أي أن زيادة رأس المال البشري بنسبة (1%)، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.4466%).

- و نلاحظ أيضا أن معامل إجمالي تكوين رأس المال يظهر بإشارة موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين إجمالي تكوين رأس المال و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، يعني انه كلما زاد إجمالي تكوين رأس المال بنسبة (1%)، فان النمو الاقتصادي يزيد بمقدار (0.6382%).

- أما فيما يخص إشارة معامل الانفتاح التجاري فهي موجبة و بمستوى معنوية (5%)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أي انه كلما زاد الانفتاح التجاري بنسبة (1%) يزداد النمو الاقتصادي بمقدار (0.7336%)، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

الخاتمة:

كان الهدف الأساسي من هاته الورقة البحثية هو محاولة قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019) في المدى الطويل و القصير، وهذا من خلال التطرق إلى الجانب المفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة ابرز المفاهيم المتعلقة بمحدين المتغيرين كمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواع النمو الاقتصادي بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي حسب وجهة نظر العديد من المفكرين، و في الأخير قمنا بدراسة قياسية أظهرت لنا نتائجها في المدى القصير و الطويل نسباً ضئيلة جدا تمثلت في وجود اثر إيجابي و معنوي أي هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث انه كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%)، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.011%)، و وجود اثر إيجابي و معنوي، أي هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الأجل القصير حيث انه كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة (1%)، يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (0.007%) و على العموم هي نسبة ضئيلة جدا لا ترقى إلى المستوى المطلوب، و وجود أيضا علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له (الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، و إجمالي تكوين رأس المال)، حيث أن (65%) من أخطاء الزمن القصير تصحح بوحدة الزمن من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل، وكل هذه النتائج تؤكد صحة فرضيات الدراسة. و من أسباب ضعف تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة راجع إلى العديد من الأسباب منها ما يلي:

- ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر
- التشريعات القانونية غير المحفزة للمستثمر الأجنبي منها قاعدة 51/49.
- قلة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى القطاعات الأخرى المتمثلة في القطاع الفلاحي و الغذائي و السياحي و انحصار أغلبية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات و الخدمات
- و في الأخير و بناء على ما سبق ذكره يمكن اقتراح بعض التوصيات:
- التوصيات و الاقتراحات:**

- تطوير النظام المصرفي و المالي في الجزائر.
- تحسين المناخ الاستثماري و تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار للمستثمرين المحليين و الأجانب.
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادي و مراجعة القوانين و التشريعات الاستثمارية من اجل جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي
- إعادة النظر في قاعدة 51/49 التي كانت من إحدى الأسباب التي أدت بعزوف المستثمرين الأجانب.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تنويع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات مما يزيد من جدوى الاستثمارات و خلق المزيد من مناصب العمل.

قائمة المراجع:

1. أحمد هديوق. (2011). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2008 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، الجزائر 3: جامعة الجزائر.
2. الدول العربية مناخ الاستثمار. (2010). مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
3. حسين الله محمد أميرة. (2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. القاهرة مصر: الدار الجامعية
4. حمادي الحسين باسم. (2014). الاستثمار الاجنبي المباشر. بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
5. سليم جابو، و طه بن الحبيب. (2019). دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2017. مجلة دفاتر اقتصادية ، صفحة 59.
6. شهناز صياد. (2013). الاستثمارات الاجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير، وهران: جامعة وهران.
7. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع.
8. عبد العزيز عبد الله عبد محمد. (2005). الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي. الاردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
9. عزالدين مخلوف. (2014). دراسة قياسية لاثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2011. مجلة دفاتر اقتصادية .
10. عصام عمر مندور. (2010). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية . الاسكندرية ، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع.

11. فضيلة ملو، و علي مكيد. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018). *Economie et de Statistique Appliquée* Revue d
12. ممران حديد. (جانفي، 2014). دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 1990-2012. *مجلة الاقتصاد و التنمية*.
13. ميلود بوعبيدة، و أحمد بن البار. (2021). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في القطاع السياحي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب). *الجلد الجزائرية للأمن الانساني*.
14. نبيل براهيمية. (2017). الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول النامية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.
15. نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2014). محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي
16. نور الدين قدوري. (2018). أثر الازمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاقتصاديات العربية - دراسة حالة ازمين الرهن العقاري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بومرداس: جامعة محمد بوقرة.
17. يوسف صوار، و نسيم جلولي. (2017). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014. *مجلة رؤى اقتصادية*.
18. يونس دحماني. (2010). إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع و الافاق). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
19. Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time. *Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological)*, Vol. 37, No. 2 (1975), pp. 149-192.
20. Daron, A. (2009). " Introduction to modern economic growth ". USA: Princeton university press.
21. Nezzari, R. (2019). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Algeria: An (ARDL) Bounds Testing Approach. *Economic Researcher Review (CHEEC)* University of Skikda ,Algeria .
22. Pavlos, P., & Nikolaos, D. (2014). The Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate and Economic Growth in Greece: A Time Series Analysis. *Proceedings of International Work-Conference on Time Series Analysis (ITISE)*. Spain.
23. Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS. *JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS*.
24. Todaro, M. (1989). *Economic development in the third world*. new York and London: Longman.
25. UNCTAD. (2019). *WORLD INVESTMENT REPORT 2019*.
26. Zghidi, N., Mohamed Sghaier, I., & Abida, Z. (2016). Does Economic Freedom Enhance the Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in North African Countries? A Panel Data Analysis. *African Development Review*.

المواقع الالكترونية:

1. http://hdr.undp.org/en/indicators/103006?fbclid=IwAR0oWkK0Qi9gDJXvIyz8qQOyLO0114SGsCYZ8JBEBD2wNm_u4G7CPkijQ2I تاريخ الاطلاع يوم 2021/07/03 على الساعة 22:30
2. <https://data.albankaldawli.org/> تاريخ الاطلاع يوم 2021/07/02 على الساعة 10:35
3. <https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2021/05/I2-2020.pdf>